

تعافي الطلب على النفط يغير قواعد سوق الطاقة

وكالة الطاقة الدولية تحت أوبك على زيادة الإنتاج في 2022



متغيرات الأفق تعيد خلط الأوراق

بمعدل يؤدي إلى خفض مخزونات النفط بشكل بطيء. وأشارت وكالة الطاقة إلى أن مخزونات قطاع النفط في الدول المتقدمة المنصوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تراجعت إلى المعدلات التي سجلت قبل كوفيد في السنوات بين 2015 حتى 2019، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عام.

التعافي سيكون غير متكافئ على مستوى المناطق وعلى مستوى القطاعات والمنتجات

ومن شأن انخفاض المخزونات أن يمنح دول أوبك+ سيطرة أكبر على أسعار الخام، مع تجاوز العقدين النفطيين الأهم حاليا 70 دولارا للبرميل. كذلك، شددت الوكالة على أن التعافي لا يزال على معظم الدول تحديد سياساتها للامد القريب من أجل الإيفاء بتعهداتها بشأن الحياد الكربوني التام بحلول منتصف القرن الحالي، وهو أمر فضّلته في تقرير صدر قبل فترة قصيرة. وقالت "في الأثناء، يبدو أن الطلب على النفط سيواصل الارتفاع، ما يؤكد على الجهود الهائلة التي يتطلّبها الوصول إلى الطموحات المعلنة".

كذلك، لا تستبعد احتمال تعرّض دول مثل الهند إلى موجات وبائية جديدة إذ لا يتوقع بأن تستكمل الدولة الآسيوية مثلا تطعيم عدد كاف من الناس قبل أواخر العام المقبل فيما لم تطلب العديد من الدول الأفريقية بعد كميات كافية من اللقاحات. وتوقّعت وكالة الطاقة الدولية أنها تتوقع بأن يزداد الطلب على النفط في الأشهر المقبلة و"يُستبعد أن تكون هناك مشكلة في تلبية النمو في الطلب".

وتتوقع أيضا بأن تزيد الدول غير المنصوية في تحالف "أوبك+" إنتاجها بنحو 1.6 مليون برميل العام المقبل، وهو معدل أعلى من مستويات 2019. وفي الأثناء، لدى دول "أوبك+" قدرة إنتاجية فائضة قدرها 6.9 مليون برميل في اليوم حتى بعد زيادة الإنتاج بمليوني برميل في اليوم في الفترة بين مايو ويوليو.

وأكدت "حتى وإن غطى منتج أوبك+ الفجوة الناجمة عن نمو الطلب، سيبقى إنتاج التكتل أقل بكثير من مليوني برميل في اليوم عن معدل 2019". وخفض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها مثل روسيا (وهي الدول المنصوية معا في ما بات يعرف بـ"أوبك+") الإنتاج العام الماضي بهدف دعم أسعار النفط والمساهمة في استقرارها، بعدما تراجعت لمدة وجيزة إلى مستويات سلبية. وبات تحالف أوبك بلاس يزيد الإنتاج ببطء مع تعافي الاقتصاد العالمي، لكن

وتراجع الطلب على النفط بمعدل قياسي بلغ 8.6 مليون برميل يوميا العام الماضي مع إغلاق الدول أجزاء من اقتصاداتها فيما تفشّى فيروس كورونا حول العالم.

وتتوقع الوكالة بأن يرتفع هذا المعدل بنحو 5.4 مليون برميل في اليوم العام الحالي، ونحو 3.1 مليون برميل إضافي في اليوم العام المقبل. لكن الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها وتقدم المشورة للدول المستهلكة للنفط، حذرت من أن "التعافي سيكون غير متكافئ ليس على مستوى المناطق فحسب، بل كذلك على مستوى القطاعات والمنتجات".

ويتوقع بأن يتعافى الطلب بوتيرة أسرع في الدول الغنية التي تمكّنت من تطعيم سكانها قبل غيرها، بينما لا تزال بعض القطاعات كالطيران تزحف تحت وطأة الوباء جزاء استمرار القيود على السفر بينما يعمل عدد متزايد من الناس من منازلهم مقارنة بما كان الوضع عليه قبل كوفيد.

وقالت الوكالة "تبدو عودة قطاع الطيران العالمي بشكل واسع إلى إمكاناته المعتادة مستبعدة إلى حين وصول معظم الدول إلى تحقيق مناعة مجتمعية، وهو أمر قد لا يتم قبل أواخر 2022".

وأكدت أن ارتفاع عدد الإصابات بكورونا في الكثير من الدول النامية يذكّر بأن الوباء لم ينته بعد، منوهة إلى أن الطلب العالمي على النفط تراجع في مايو جزاء تفشي الوباء.

غيرت توقعات تعافي الطلب على النفط بحلول العام 2022 وعودتها إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد قواعد السوق، ما دفع وكالة الطاقة الدولية إلى حث أوبك على توفير احتياجات السوق بعد عام من الركود نتيجة تداعيات كورونا على السفر وحركة الطيران الجوي.

لندن - أعلنت وكالة الطاقة الدولية الجمعة أن الطلب على النفط سيتجاوز بحلول نهاية العام المقبل مستويات ما قبل الوباء، لكن لدى المتحجّين القدرة على توفير احتياجات السوق.

وفي أول توقعات مفصلة ضمن تقاريرها الشهرية بشأن سوق النفط، أشارت الوكالة إلى أنها ترى عودة التطعيم وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته في الكثير من الدول والقطاعات. وأفادت أنه "بحلول نهاية العام 2022، يفترض أن يتجاوز الطلب مستويات ما قبل كوفيد".

وارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات الجمعة، وتجهز للأسبوع الثالث من المكاسب على التوالي بدعم تحسن توقعات الطلب العالمي، إذ تؤدي زيادة نشاط التطعيم إلى رفع قيود مرتبطة بالجائحة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 35 سنتا إلى 72.87 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:20 بتوقيت غرينتش، بعد أن أغلقت عند أعلى مستوياتها منذ مايو 2019 الخسيس. وحقق برنت تحت ارتفاعا أسبوعيا 0.7 في المئة.

وتقدمت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 70 سنتا إلى 70.99 دولار للبرميل، بعد أن ارتفعت الخميس لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2018. وهي مرتفعة منذ بداية الأسبوع 1.2 في المئة.

انتعاش متصاعد

- 5.4 مليون برميل توقعات الإنتاج اليومي في 2021
- 3.1 مليون برميل توقعات إضافية في 2022

وقال فيل فلين كبير المحللين لدى برايس فيوتشرز غروب في شيكاغو "وتيرة عودة الطلب تفوق وتيرة عودة المعروض وسنحتاج إلى المزيد من المعروض لتلبية ذلك الطلب".

أرامكو السعودية تجمع 6 مليارات دولار لتمويل توزيعات الأرباح

الرياض - أظهرت وثيقة أن شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو جمعت ستة مليارات دولار أخرى لتساعدها في تمويل توزيعات نقدية ضخمة مع عودتها لأسواق الدين العالمية بأول إصداراتها من الصكوك المقومة بالدولار الأميركي.

وأفادت وثيقة صادرة عن أحد البنوك المرتبطة للعمليات اطلعت عليها رويترز أن إصدار الدين، الذي سيساعد في تمويل التزام الشركة بتوزيعات قدرها 75 مليار دولار ستذهب في معظمها للحكومة، يتألف من شرائح لأجل ثلاث وخمس وعشر سنوات.

وباعت أرامكو سندات بمليار دولار في شريحة الثلاث سنوات عند 65 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية، وبمليارين في شريحة الخمس سنوات عند 85 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية، وبثلاثة مليارات دولار في شريحة العشر سنوات عند 120 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية.

الصكوك ستساعد أرامكو السعودية على الإيفاء بالتزامات توزيعات الأرباح للحكومة

وكان السعر الاسترشادي الأولي عند نحو 105 نقاط أساس فوق سندات الخزنة الأميركية لسندات الثلاث سنوات، ونحو 125 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية لأوراق الخمس سنوات، ونحو 160 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية لشريحة العشر سنوات.

وتقلص معدل العائد بعدما جذبت الصفقة طلبات تزيد على 60 مليار دولار. وحافظت أرامكو العام الماضي على تعديدها بتوزيعات نقدية قدرها 75 مليار دولار للمساهمين على الرغم من انخفاض أسعار النفط، ومن المتوقع أن تتحمل مسؤولية ضخ استثمارات محلية كبيرة تشكل جزءا من خطط السعودية لتطوير اقتصادها.

وصنفت وكالة موديز للتصنيف الائتماني برنامج أرامكو لإصدار الصكوك عند أي 1 مع نظرة سلبية، وهو ما يتفق مع النظرة السلبية بالتصنيفات الحالية لأرامكو ويقتفي أثر تغير في التصنيف السيادي للسعودية إلى السلب في مايو من العام الماضي.

وقالت موديز "أظهرت الشركة التزاما قويا بدفع 75 مليار دولار توزيعات سنوية، وهو ما لا يعد قابلا للاستدامة من وجهة نظر موديز إذا انخفضت

خطة سورية لتفكيك العقبات التي تواجه صناعة الجلود

دراسة تكاليف الإنتاج وتوفير قروض للمشاريع لدعم قيمتها التصديرية

التي ارتفعت نتيجة غلاء المواد الأولية واستيرادها بالنقد الأجنبي. ويدعو صناعيون إلى دعم القيمة التصديرية للجلود وضبط أسعارها في السوق المحلية مما سيسمح بدعم الاقتصاد المحلي والخزينة بالعملة الأجنبية، وبالتالي تنشيط حركة البيع والشراء ودفع عجلة التشغيل والإنتاج بعد الجمود الذي أصاب هذه الصناعة.

وتمر صناعة الجلود بسلسلة كاملة من النشاط الاقتصادي حيث تنتقل من المجال الزراعي إلى الصناعي بداية من مربّي الأبقار والإغنام إلى ورش ومعامل صناعة الأحذية والحقائب والأبسطة والأثاث المنزلي، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالحياة الاستهلاكية اليومية.

وتستقطب أكثر من 30 دولة الجلود المحلية السورية بانواعها كالجلد المصنّع النهائي الذي يصدر إلى دول عربية كالسعودية والأردن ولبنان، والجلد الذي يصدر إلى الصين وباكستان وإيطاليا ما يستوجب حسب الفاعلين وإيطاليا ما يستوجب حسب الفاعلين في أسعار المصنوعات الجلدية لإسما ضرورة تقديم الدعم والاهتمام الحكومي لتعنيها.

إلى تناقص أعداد البقر البلدي نتيجة التهريب وقلة الذبح والاستهلاك لغلاء لحومها، ما دفع إلى استيراد الجلد المصنّع لتدارك النقص الكبير.

وحسب بيانات رسمية اضطر أكثر من 40 معملا في مهنة الدباغة وتصنيع الجلد إلى الإغلاق والتوقف عن العمل نتيجة استحالة العمل في ظل الظروف الصعبة المعرّقة للتصدير واستيراد المواد الأولية من الخارج.

جورجيت سليمان
استطعن تجاوز الأضرار التي لحقت بقطاع الإنتاج بسبب الإرهاب

وتزايد مطالب الصناعيين في مجال الدباغة بضرورة تدخل الدولة لتوفير الدعم والتسهيلات من خلال الموافقة على منح إجازات التصدير والاستيراد للجلد المصنّع واستيراد المواد وتسهيل العمل لإتقان هذه الصناعة قبل اندثارها، ويدعو فاعلون إلى فتح باب التصدير والاستيراد ما من شأنه السماح بالتحكم في أسعار المصنوعات الجلدية لإسما بعد ارتفاع أسعارها بسبب تكلفة الجلد

وسترات وأحزمة جلدية والتي تتميز بالجودة العالية والأسعار المخفضة بأكثر من النصف مقارنة مع مثيلاتها في الأسواق".

وأكدت سليمان أن تصدير منتجات الشركة مدرج ضمن الخطة المستقبلية عند توافر الإمكانيات كاليد العاملة الخبيرة وزيادة عدد الكوادر وتزويدها بخطوط إنتاج حديثة، لإسما أن الجلود الملونة التي أنتجتها الشركة مؤخرا لاقت وتلاقي قبولا واسعا من المستهلكين، ما يشهد بتوسع أسواق منتجات الشركة بشكل عام وخاصة من الجلود الملونة.

وتعد صناعة ودباغة الجلود ثالث مهنة ومورد للخزينة بعد النفط والقطن ومن المهن المصدرة والمهمة على خارطة الاقتصادية في سوريا.

ويجمع فاعلون في القطاع على أن هذه الصناعة تواجه تداعيات العقوبات الاقتصادية التي تعرقل عملية استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بشكل مباشر ما ترتب عنه تكاليف إضافية كبيرة لإسما وأن هذه المواد لا بدل عنها محليا.

ويؤكد صناعيون وجود شح كبير في الجلد محليا بسبب انتشار مرض جلدي في البقر مما يجعل الجلد تالفا، إضافة

درويش قوله إنه "العمل يجري في الوقت الحالي على تفكيك العقبات التي تواجه عملية تسويق الجلود ودعم صناعتها وتصديرها لزيادة فرص العمل وتشغيل قطاعات مرتبطة بهذه الصناعة".

وأشار إلى "خطة لتقديم قروض للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من أجل الوصول إلى مرحلة الإنتاج الحقيقي المنتظم، وتقديم دراسات لتكاليف الأحمية والسعرات من المنتج إلى التاجر من القطاعين العام والخاص وإصدار الفاتورة من الورشات الصغيرة وذلك من خلال منحها سجلا تجاريا مؤقتا لعرض منتجاتها في السوق".

وأشارت عضو لجنة الجلود المديرية العامة للشركة العامة للدباغة جورجيت سليمان إلى أهمية التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص للنهوض بعملية تسويق المنتجات الجلدية محليا وخارجيا وتخفيف التحديات التي تواجهها.

وبينت سليمان أن "الشركة استطاعت تجاوز العديد من الأضرار التي لحقت ببعض خطوط إنتاجها جراء الإرهاب وتداعيات العقوبات الاقتصادية وهي تكفي حاليا بتسويق منتجاتها محليا للقطاعين العام والخاص من كفوف

وشهدت صناعة الجلود السورية خلال العقود الماضية تطورا نوعيا، غير أن هذه المنتجات باتت خلال السنوات القليلة الماضية تواجه تحديات عديدة تتعلق بتسويقها وتصديرها.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن رئيس لجنة الجلود في غرفة تجارة دمشق محمد خير



منتجات تحاول نفذ غبار الركود